

كنعان النشرة الإلكترونية
Kana'an – The e-Bulletin

السنة الثامنة – العدد 1732

11 كانون الاول (ديسمبر) 2008

في هذا العدد:

- في اليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين، محمد العبد الله.
- الالهيار المالي، أزمة نظام؟ سمير أمين.

<http://www.kanaanonline.org/articles/01732.pdf>

* * *

في اليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين
محمد العبد الله

جاء القرار الدولي الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1977، المتضمن اعتبار يوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام يوماً للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، كنتيجة حتمية للنضال التحرري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، المهجر من أرض وطنه، بفعل جرائم الغزو والاحتلال الصهيوني، وكثمرة لحراك أممي ساهمت فيه العديد من الدول المحبة للسلام، والرافضة للظلم الذي لحق _ وما زال _ بالشعب الفلسطيني على مدى عدة عقود، كان اختيار هذا اليوم كتعبير عن الرؤية الجديدة المتنامية في المراجعة النقدية "الخجولة"، الناتجة عن ذلك القرار الظالم والتعسفي، القاضي بتقسيم فلسطين لدولتين. لكن النداءات والبيانات ومشاريع القرارات، التي حاولت تعديل الجزء البسيط من ذلك الظلم، كانت _ وما تزال _ تصطدم بالرفض الأمريكي، المؤثر والموجه لسياسة النفاق الرسمية التي تدور في فلكها العديد من الدول الأوروبية، التي لا تتوقف عن الحديث المتكرر والمسطح عن "حقوق الإنسان".

أما في الجانب العربي، فقد أضحت التضامن الرسمي مع القضية التحررية للشعب العربي الفلسطيني _ في معظم تعبيراته _، مقتصرأ على البيانات الإنسانية، والمناشآت الأخلاقية، التي تلامس المشاعر والوجدان!. إذ تحولت بعض الهيئات الرسمية العربية، إلى منظماتٍ خدمتية

- 1 -

كالهلال والصليب الأحمر، ولشكل آخر من منظمات دولية كـ " أطباء بلا حدود " مثلاً. لم تعد غالبية الحكومات الرسمية العربية ترى في القضية القومية المركزية للأمة، سوى مناشدة المحتل لتأمين دخول "علبة الدواء، وليتر البنزين، وكيس الطحين"، وكأن احتلال فلسطين، وبعض الأراضي العربية الأخرى، يمكن اختزاله فقط، بحصار هنا، وحاجز هناك. مما يعني وبشكل صارخ وفاضح، خروج العديد من الحكومات العربية من صف المواجهة مع العدو، وانتقال معظمها للعب دور الوسيط "حتى لانقول الشريك"، بين الجلاد والضحية _ رغم أن الآلاف من أبناء شعبها استشهدوا وهم يواجهون ذات العدو _.

إن المنظمة العالمية وهي تحدد للشعب الفلسطيني هذا اليوم من التضامن، تكون قد وفرت للحركة الوطنية والهيئات الجماهيرية الناشطة، إمكانية الاستفادة من هذا الموقف الدولي من أجل تصعيد النضال الشامل بمختلف أشكاله، وتحويل هذا التضامن إلى خطة عمل حقيقية، تستهدف عزل الكيان الصهيوني، وتعرية دوره الإجرامي، وتسليط الضوء على مجازره المستمرة منذ ستة عقود. خاصة وأن عمليات القتل والاعتقال والابادة الجماعية _ كما تشهد على ذلك غزة الآن _ تستمر على مدى أيام السنة، ولهذا كان المواطن العربي الفلسطيني، كما كل أبناء الأمة العربية، ومعهم أحرار العالم، تواقين إلى توظيف واستثمار هذا الحراك الدولي في أكثر من مؤتمر ومؤسسة عالمية، وكمثال على ذلك _ ما صدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي حول جدار الضم والفصل الاحتلالي العنصري _ . لكن التعامل السياسي الفلسطيني الرسمي مع هذه التوجهات لم يكن بالمستوى المطلوب، ويعود ذلك لاعتبارات عديدة ! فالتأكيد الدائم على التمسك بالمفاوضات، على الرغم من امتعاض واحتجاج بعض المفوضين أنفسهم من سياسة الطرف الآخر _ العدو تحديداً، وليس... الآخر ! _ " التعثر حيناً، والمماطلة دائماً "، أضاع خوض المعارك المتنوعة معه وعلى أكثر من جبهة. وساحة الصراع في المحافل الدولية واحدة من ساحات المواجهة الحقيقية معه. كما أن التباينات الحادة بين القوى الفلسطينية في التعامل مع الوجود الصهيوني وسياساته العدوانية المستمرة، والتي تمخض عنها الإنقسام الذي أصاب الحياة السياسية " قوى ومؤسسات"، والذي سيؤدي في حال استمراره، لانعكاسات على بنية المجتمع بكامله، قد أثر على إمكانية توظيف كل القدرات الكفاحية للشعب والأمة، في عملية مواجهة المخطط الامبريالي/الصهيوني.

إن موقفاً وطنياً فلسطينياً موحداً، يتصدى للاحتلال وعساكره، ولمخططاته التوسعية الاجرامية، التي كشفتها الخرائط التهويدية لمنطقة القدس مؤخراً، والتي تعاني الأحياء العربية فيها مع فجر كل يوم جديد، من الممارسات الوحشية لعصابات المستعمرين ، ومثال عائلة " الكرد " المقدسية أبرز دليل على ذلك. فأهمية صياغة البرنامج الوطني للمواجهة، تستمد مشروعيتها الآن _ كما في كل وقت _ من فشل الرهان على تحقيق أي مكاسب حقيقية، كما هو ظاهر ومعلن من جولات المفاوضات الماراتونية، ومن جملة الأزمات الموضوعية والذاتية، التي تعاني منها قوى المقاومة السياسية/المسلحة، التي أصبحت في معظم نشاطاتها، رهينة ردود الفعل على ممارسات العدو، وهو ما يظهر بشكل واضح ومباشر في غزة ومحيطها.

لقد انعكست الحالة الفلسطينية الداخلية، على العديد من المواقف التضامنية الدولية والعربية. فقد وجد فيها البعض، الفرصة المناسبة للتحلل من كل التزاماته السياسية أو الأخلاقية. كما تترس خلفها البعض الآخر، ليعلن عن انسحابه الكامل والعلمي من المواجهة مع العدو القومي، كمقدمة ضرورية لبدء علاقات معه، من خلال حوارات ولقاءات، لا تمت بصلة للموضوعات التي أعلنتها الهيئات الداعية كعناوين تبرر هذا اللقاء. لقد راهنت الدول والحكومات التي تتسارع خطواتها على طريق "التطبيع" مع العدو، على تراجع الدور الكفاحي للحركة الوطنية الفلسطينية كنتيجة طبيعية لحجم الهجمة الصهيونية، وللأزمة البنيوية في فضاء العمل الوطني، وعلى جملة المواقف التي تتبناها وتنفذها قيادة السلطة في رام الله المحتلة، مما ساعد على توفير جملة من المفاهيم والمصطلحات والأفكار، التي وفرت بيئة جديدة، انتعشت فيها الذاتية والانتهازية، التي ترعرت مصالحتها في نشاط منظمات "الأنجزة" الممولة من الخارج، المعادي لفكرة التحرير والعودة، والداعي لفكرة "التعايش والسلام؟! ". ولهذا فإن وحدة الوطنيين على برنامج كفاحي سياسي ومجتمعي، سيساهم في وقف نمو تلك الأشكال التخريبية المجتمعية، وسيوفر لكل حر في هذا العالم، أسباب التضامن الحقيقية والعملية مع الشعب الفلسطيني، خارج إطار أوراق الأجندة، التي يسعى البعض لبقائها موسمية وشكلية !

(***)

الانهيار المالي، أزمة نظام؟*

سمير أمين

ترجمة أرنست خوري

أجوبة خادعة وأخرى ضرورية

خصّ الدكتور سمير أمين «الأخبار» بهذه المداخلة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو يركّز فيها على دور التجمّعات الاحتكارية في النظام الرأسمالي كما نعيشه اليوم، ويحدّد الشروط الأساسية لأيّ ردّ إيجابي على التحديات الاقتصادية المطروحة

سمير أمين

لم نتفاجأ بالانفجار العنيف لهذه الأزمة الأخيرة، التي كنت قد ذكرتها على كل حال قبل أشهر عدة، فيما كان الاقتصاديون التقليديون يسعون للتخفيف من نتائجها، وخصوصاً في أوروبا. وللوصول إلى جذورها، يجب التخلّص من التعريف السائد للرأسمالية القائل إنها «نيوليبرالية

هذا التصنيف خادع ويخفي ما هو جوهرى. النظام الرأسمالي الحالي تسيطر عليه حفنة من تجمّعات المحكّرين الذين يحكمون القبضة على القرارات الجوهرية في الاقتصاد العالمي.

محكّرون ليسوا ماليين مؤلّفين من مصارف وشركات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع الخدمات والنقل... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم المالية. يجب أن نفهم من ذلك أنه جرى نقل المركز الأساسي للقرار الاقتصادي، من إنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

إنها استراتيجية متبعة إرادياً، ليس من جانب المصارف، بل من جانب المجموعات التي جرى «تميلها» (جعلها مؤسسات مالية). تجمّعات المحكّرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباحاً، بل تنهب ببساطة مدخولاً من الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية.

هذا النظام هو مريح إلى الحدّ الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال. فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق، كما يحب أن يقول بعضهم، بل رأسمالية تجمّعات احتكارات مالية.

غير أن الهروب إلى الأمام في التوظيفات المالية، لم يكن ليستطيع الصمود إلى الأبد، في الوقت الذي لم تكن فيه البنية الإنتاجية تنمو إلا بنسب ضعيفة. هذا الوضع ليس قادراً على الصمود. من هنا ولّد ما يسمّى «الفقاعة المالية» التي تترجم منطق نظام التوظيفات المالية.

إنّ حجم التبادلات المالية هو ألفا تريليون دولار، فيما البنية الإنتاجية، وإجمالي الناتج الوطني على الصعيد العالمي هو فقط 44 تريليون دولار: تفاوت عملاق في النسب. فقبل 30 عاماً، لم يكن الحجم النسبي للمبادلات المالية بهذا المقدار. وكانت هذه المبادلات المالية مخصّصة أساساً لتغطية العمليات التي يفرضها الإنتاج والتجارة الداخلية كما العالمية. كان الحجم المالي لنظام تجمّعات الاحتكارات المالية كما سبق وذكر، «كاحل أخيل» النظام الرأسمالي برمته. وبالتالي، كان على الأزمة أن تبدأ فعلياً بانهيار مالي.

خلف الأزمة المالية، أزمة نظام رأسمالي عجوز (متهاك)

لكن لا يكفي لفت الانتباه إلى الانهيار المالي، فخلفه، ترسم أزمة في الاقتصاد الحقيقي، لأن الانحراف المالي نفسه، سيؤدّي إلى شلل النمو والبنية الإنتاجية؛ فالحلول المقدّمة للأزمة المالية،

لا تستطيع إلا أن تؤدي إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي، أو بكلام آخر، إلى ركود نسبي في الإنتاج، مع ما سيتسبب به ذلك من تراجع مداخيل العمال وارتفاع في نسب البطالة، والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتعميق الفقر في دول الجنوب. بات علينا اليوم الكلام عن انهيار لا عن نمو.

وخلف هذه الأزمة، تتبلور بدورها الأزمة البنيوية النظامية للرأسمالية. إن مواصلة اللحاق بنموذج نمو الاقتصاد الحقيقي كما نعرفه، وبنموذج الاستهلاك المرتبط به، أصبح، للمرة الأولى في التاريخ، تهديداً حقيقياً لمستقبل البشرية والكرة الأرضية.

إنّ البعد الأساسي في هذه الأزمة النظامية، يتعلق بالوصول إلى الثروات الطبيعية للكرة الأرضية، وهي ثروات أصبحت بشكل ملحوظ أكثر ندرة مما كانت عليه قبل نصف قرن. الصراع بين الشمال والجنوب يمثل في هذا السياق، المحور الرئيسي للنضالات والصراعات المستقبلية.

إن نظامي الإنتاج والاستهلاك – التبذير المطبقين حالياً، يمنعان وصول معظم سكان المعمورة، وتحديداً سكان الجنوب، إلى الثروات الطبيعية التي تختزنها الأرض.

في الماضي، كان يمكن لدولة صاعدة اقتصادياً أن تأخذ حصتها من الثروات، من دون تهديد امتيازات الدول الغنية. لكن اليوم، لم يعد الأمر يسير على هذه الحال. فالدول الغنية التي يسكنها 15 في المئة من مجموع سكان العالم، تستحوذ على 85 في المئة من ثروات الأرض، لمصلحة استهلاك وتبذير مواطنيها وحدهم، ولا تحتل بأي شكل أن تتمكن دول أخرى من الوصول إلى هذه الثروات، لأن ذلك سيؤدي إلى نقصان هائل سيهدّد مستويات معيشة سكان الدول الغنية.

وإذا كانت الولايات المتحدة أكلت لنفسها هدف السيطرة العسكرية على العالم، فذلك لأنّ حكامها يدركون أنه من دون هذه السيطرة، لا يقدرّون على تأمين الوصول الحصري إلى هذه الثروات الطبيعية.

وكما نعلم، فإنّ الصين، كما هي حال الهند ومجمل دول الجنوب، بحاجة أيضاً إلى هذه الثروات الطبيعية لتنمية اقتصادياتها. أمّا بالنسبة للولايات المتحدة، فالهمّ مرتبط بالضرورة بالحدّ من وصول الآخرين إلى هذه المصادر الطبيعية، وفي نهاية المطاف، ليس هناك سوى وسيلة واحدة: الحرب.

من جهة أخرى، ولكي يقتصدوا في استخدام مصادر الطاقة (الحجريّة SOURCES (DENERGIE DORIGINES FOSSILES)، تطوّر الولايات المتحدة وأوروبا وآخرون، مشاريع إنتاج طاقة حيويّة على نطاق واسع، وذلك على حساب الإنتاج الزراعي الذي يحملونه مسؤولية ارتفاع الأسعار.

■ الأجوبة الخادعة للسلطات القائمة

إن السلطات السياسية القائمة، كونها في خدمة التجمعات الاحتكارية المالية بالكامل، لا تملك مشروعاً غير إعادة موضعة النظام الرأسمالي نفسه. إن تدخلات الدول، هي تلك التي تأمر الأوليغارشيّة باتخاذها.

غير أن نجاح إطالة عمر هذا النظام ليس مهمة مستحيلة، إذا كانت حققت الأدوات الماليّة كافية، وإذا كانت ردود فعل الضحايا (الطبقات الشعبيّة ودول جنوب الكرة الأرضية) محدودة. ففي هذه الحالة، لا يكون النظام يفعل سوى التحضّر لانفجار انهيار مالي جديد، سيكون حتماً أعمق، لأن الترتيبات المتوقعة لإدارة الأسواق المالية والنقدية هي غير كافية إطلاقاً، لأنها أي الترتيبات لا تمسّ سلطة التجمّعات المالية الاحتكارية.

في المقابل، فإنّ تلك الأجوبة المقدمة في وجه الأزمة المالية، التي عبرت عنها عمليات ضخّ الأموال العامة الهائلة لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية، تبدو مسليّة: فيما تمّت خصخصة الأرباح، يجري تأمين الخسائر فور ظهور التهديدات ضدّ التوظيفات الماليّة!

■ شروط لإجابة على مستوى التحديات

لا يكفي القول إن تدخلات الدول يمكن لها أن تغيّر قواعد اللعبة، وتخفّف من حدّة الانحرافات. فيجب أيضاً تعريف المنطق والأبعاد الاجتماعيّة لهذه التدخلات. من دون شك، يمكننا العودة نظرياً لمعادلات دمج قطاعات عامّة مع قطاعات خاصة، في ما يُعرّف بالقطاعات المختلطة، كما كان يُطبّق في الثلاثينيات من القرن الماضي في ما كان يُعرّف بـ«الثلاثين المجيدة» في أوروبا، وكما كان يحصل في عصر منظمة باندونغ في آسيا وأفريقيا، حين كانت رأسماليّة الدولة مسيطرة إلى حدّ بعيد، ومتزامنة مع اعتماد سياسات اجتماعية قويّة. لكن هذا النمط من التدخّل الحكومي لم يعد اليوم ملائماً للظروف، ولا موضوعاً على جدول الأعمال. إلى جانب ذلك، هل وضع القوى الاجتماعية يسمح لها اليوم بفرض تحويل بهذا الحجم؟ لا أعتقد ذلك، وبرأيي المتواضع، لم تصل تلك القوى إلى هذا المستوى بعد.

البديل الحقيقي يمر بقلب السلطة الحصرية للتجمعات الاحتكارية المالية، وهو ما يستحيل تماماً من دون تأميمها في النهاية، لإرساء إدارة تدرج في إطار الاشتراكية الديمقراطية التقدمية.

هل هي نهاية الرأسمالية؟ لا أعتقد ذلك. بل أظنّ أنه في المقابل، يمكن أن تولد ترتيبات جديدة لموازن قوى اجتماعية تفرض على رأس المال أن يتأقلم مع مطالبات الطبقات الشعبية والشعوب. لكنّ لكل ذلك شرطاً جوهرياً، هو أن تتمكّن النضالات الشعبية التي لا تزال مجزأة وقائمة على المواقف الدفاعية لا الهجومية، من التجمّع في مشروع سياسي بديل ومتناسق.

وفي هذا المنظار، تصبح بداية المرحلة الانتقالية الطويلة من الرأسمالية إلى الاشتراكية ممكنة بالفعل. والخطوات التي تدفع بهذا الاتجاه ستكون بالتأكيد ودائماً غير متساوية بين بلد وآخر، وبين حقبة انتشارها وأخرى.

إنّ أبعاد البديل المأمول والممكن عديدة، وتتعلق بكل أوجه الحياة، الاقتصادية منها، والاجتماعية والسياسية. وسأذكر هنا بأبرز العناوين العريضة لهذه الأجوبة الضرورية:

- 1- إعادة اختراع تنظيمات متناسبة وكافية من العمّال، تسمح ببناء وحدتهم التي تسمو على أشكال استغلالهم (الهشاشة الاجتماعية والبطالة والعمل غير المشروع).
- 2- المنظار هو ذلك المتعلق بوعي نظرية وممارسة الديمقراطية المرتبطة بالتقدم الاجتماعي واحترام سيادة الشعوب، حيث لا تناقض بين كل هذه العناصر.
- 3- التحرر من الفيروس الليبرالي القائم على أسطورة تمجيد الفرد الذي بات العنصر الأهم في التاريخ. إن الحالات العديدة لرفض أنماط الحياة المرتبطة بالرأسمالية (الأشكال العديدة للتغريب (ALIENATION)، والبطيريركية الذكورية، والنزعة الاستهلاكية وتدمير الكرة الأرضية)، كلها إشارات إلى إمكان تحقق هذا الانعتاق.
- 4- التحرر من حلف شمالي الأطلسي ومن النزعة العسكرية التي ترافقه، وهي نزعة أطلسية تهدف إلى إرغامنا على القبول بكرة أرضية منظمة على أساس «الأبارتهايد» والتمييز العنصري على الصعيد العالمي.

في دول شمال الكرة الأرضية، التحدي يفرض ألا يُسمَح بأن ينغلق الرأي العام في توافق على الدفاع عن امتيازاتهم في وجه شعوب الجنوب. الأممية الضرورية تمرّ عبر مناهضة الإمبريالية، لا عبر الإنسانية.

أما في دول الجنوب، فإن استراتيجية التجمعات الاحتكارية المالية، تؤدّي إلى رمي ثقل الأزمة الحالية على الشعوب (من خلال إفقاد قيمة احتياطات الصرف، وانخفاض أسعار المواد الأولية

وتمثل الأزمة مناسبة لتجديد التنمية الوطنيّة، تنمية شعبية وديموقراطية متمحورة حول نفسها، تُخضع العلاقات مع الشمال لمصالحها. بكلام آخر، تمثل الأزمة مناسبة لفك الارتباط عن نموذج النمو الرأسمالي.

وذلك يعني الآتي:

- أ - السيادة الوطنيّة على الأسواق المالية والنقدية.
- ب - السيادة على التكنولوجيا الحديثة (وهو أمر بات ممكناً).
- ج - إعادة تحصيل حقّ الوصول إلى الثروات الطبيعيّة.
- د - تغيير مسار الإدارة المعولمة التي تسيطر عليها التجمعات الاحتكارية المالية (منظمة التجارة العالميّة) وتغيير مسار السيطرة العسكرية للولايات المتحدة والتابعين لها على العالم.
- هـ - التحرر من أوام فكرة رأسمالية وطنية مستقلة في النظام الرأسمالي، والتحرر من الأوهام الماضيّة.
- و - المسألة الزراعيّة هي بالحقيقة في قلب الأفق المستقبليّة في العالم الثالث. إن تنمية تستحق هذه التسمية، تفرض اعتماد استراتيجية سياسية لتنمية زراعية قائمة على ضمان حقّ وصول جميع المزارعين (نصف سكان الأرض) إلى أرض زراعيّة. في المقلب الآخر، فإن الوصفات التي دعت إلى اعتمادها السلطات القائمة (تسريع خصخصة الأراضي الزراعيّة، وتحويلها إلى سلعة)، تؤدّي إلى حملات النزوح الجماعي التي نشهدها.
- وبما أن التطور الصناعي للدول المعنيّة لا يكفي لأن يسمح لها باستيعاب تلك اليد العاملة الوافدة وامتصاصها، فإن هذه الأخيرة تتكدّس في ضواحي المدن، أو تسمح لنفسها بالانزلاق في مغامرات مأساوية في الهرب بالزوارق البدائية في المحيط الأطلسي. هناك علاقة مباشرة بين إلغاء حقّ الوصول إلى الأرض الزراعيّة، وارتفاع وتيرة الموجات المهاجرة.
- ز - الاندماج الإقليمي: هل يمكن، من خلال نشوء أقطاب جدد في التنمية، أن يكونوا شكلاً جديداً من المقاومة ومن البديل الفعّال؟

الإقليمية ضرورية، وقد لا تكون كذلك بالنسبة إلى الدول العملاقة كالصين والهند وحتى البرازيل، لكنها ضرورية بالنسبة إلى عدد كبير من أنحاء أخرى من العالم، في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا وفي أميركا اللاتينية. وقد تكون هذه القارة (أميركا اللاتينية) قد حققت تقدماً في هذا المجال. فنزويلا أخذت المبادرة - وحتى قبل اندلاع الأزمة المالية الحاليّة - لتأسيس «المنظمة البوليفاريّة البديلة لأميركا اللاتينية والكاريبّي» (alba)، كذلك إلى إنشاء «مصرف الجنوب» (BANCOSUR)»

غير أنّ كلّاً من البرازيل والأرجنتين لم تنتسبا بعد لـ (alba وهو مشروع للاندماج الاقتصادي والسياسي). في المقابل، فإن الـ BANCOSUR الهادف أساساً إلى الترويج لنموذج مختلف من التنمية، يضمّ هاتين الدولتين اللتين لا تزالان تنظران بطريقة تقليدية إلى دور هذا المصرف.

إنّ الخطوات المحقّقة في هذه الاتجاهات، في الشمال وكذلك في الجنوب – قاعدة أممية العمّال والشعوب – تمثّل الضمانات الوحيدة لإعادة بناء عالم آخر أفضل، متعدّد الأقطاب، ديموقراطي، ويقدم بديلاً وحيداً لبربرية الرأسمالية المتهاكمة.

أكثر من أي وقت مضى، النضال من أجل اشتراكية القرن الواحد والعشرين، هو اليوم، على جدول الأعمال.

* المصدر: "الأخبار"،

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/107087>

-
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الموقع أو محرري "كنعان".
 - عند الاقتباس أو إعادة النشر، يرجى الإشارة إلى "كنعان".
 - يرجى ارسال كافة المراسلات والمقالات إلى عنوان "كنعان" الإلكتروني: mail@kanaanonline.org

- Please write to us or send your contributions to: mail@kanaanonline.org.
- To visit Kana'an website, please go to: <http://www.kanaanonline.org>.
- To subscribe to our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-join@kanaanonline.org.
- To unsubscribe from our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-leave@kanaanonline.org.